

نِشْوُ الإِقْطَاعِ فِي الإِسْلَامِ

حِصْنٌ مِنْمِنَّةٍ

لا بد في البداية من التنبيه إلى أمرين اصطلاحيين مهمين:

١ - ضرورة التمييز بين مصطلح إقطاع كما استعمل عند العرب المسلمين، وبين كلمة إقطاع كما استعملت في القرون الوسطى الأوروبية، فالمصطلحان يختلفان كثيراً من حيث مضمونهما وطبيعتهما، خاصة لجهة حقوق المقطع وواجباته ودوره.

٢ - إن مدلولات كلمة إقطاع المستعملة عند العرب المسلمين، لم تكن واحدة، بل اختلفت من فترة إلى أخرى. مثلها في ذلك مثل الكثير من المصطلحات التي اختلفت مضامينها ومعانيها تبعاً للزمن والظروف السائدة والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك فتحديدات كلمة إقطاع لجهة صنف الأرض؛ حقوق المقطع... إلخ، ليست هي نفسها في العصر العباسي كما كانت في صدر الإسلام مثلاً. وأكثر من ذلك، فهي لا تعني نفس المدلول في العصر العباسي الأول والعصر العباسي الثالث أيام التسلط البويهى.

والآن ما هو الإقطاع؟

لغويًا: تعني كلمة إقطاع: أعطى، منح، وهب، أباح، وكل لفظ يعطي معنى الهبة. والإقطاع مأخوذ من أقطع يقطع أي أعطى قطعة، وأقطعه قطعة أي طائفة من الأرض.

واصطلاحاً فالإقطاع هو ما يخص به الخليفة أو الإمام بعض الرعية ممن يراه أهلاً لذلك من مال أو أرض. وأكثر ما يستعمل في الأرض، إما بأن يجعل له رقبته، وإما بأن يجعل له غلتها.

والهدف من الإقطاع هو مصلحة الأمة، وذلك بأن يكون المقطع أهلاً للإقطاع إما لما يقدم للإسلام من خدمة أو ما يدفع عنه من ضرر، أو لمن يقوم بعمل مجيد للإسلام، وإما بهدف تأمين مصدر عيش لبعض الأفراد، ولإحياء الأرض المهملة أو الموات وتوفير مداخيل لبيت المال.

إذاً الإقطاع هو أحد أصناف الأرض، فما نوع هذه الأرض التي تقطع وبأية شروط، ولمن، ومن الذي يقطعها، وما هي حقوق وواجبات المقطع والمقطّع وما مصير تلك الأرض؟

— الإمام أو الخليفة هو صاحب الحق الأول بمنح الإقطاعات باعتباره الناظر لمصالح المسلمين والإسلام. والثابت أن الرسول قد أقطع، كذلك فعل خلفاؤه من بعده، وبات فعل الرسول بمثابة التشريع، إذ تخلو السور القرآنية جميعاً من أية إشارة إلى الإقطاع أو التنظيم الإقطاعي.

— كانت القاعدة العامة أيام الرسول والخلفاء، أن يكون الإقطاع في الأراضي (الموات)... وأن لا يقطع ما كان فيه نفع عام للناس. وما يشترك فيه المسلمون. ولا ما كان ملكاً لفرد مسلم أو معاهد.

— اعتبر الإقطاع في هذه الفترة وسيلة لتمليك الأراضي المتيسرة للرسول والخلفاء من بعده لبعض الأفراد على أساس فكرة الملكية الفردية. ومن هنا أقر للمقطّع بحقوق في إقطاعه قريبة من حقوق الملك. فيذكر أن بعضاً ممن أقطعوا، باعوه إلى آخرين. ولما أراد الرسول التراجع عن إقطاع الملح بمأرب، لأنه يعد كالماء فيه نفع عام للناس، رضي أن يكون إرجاع

ذلك الإقطاع عوضاً عن صدقة المقطع إليه. لكن أيضاً بدأ يظهر إقطاع الاستغلال. وهذا واضح من إجراءات عمر حين أباح لنفسه أن يسترد بعض الإقطاعات التي وجدها تزيد عن حاجة المقطع إليهم الفعلية، فعطلوها، فاعتبر عدم استغلالها سبباً لاستردادها واشترط عدم تعطيل الأرض بعدم إحيائها لأكثر من ثلاث سنوات.

— لم يتم خلال هذه المرحلة، منح الإقطاعات بصورة واسعة. وظلت في نطاق وإطار الموجبات التي أشرنا إليها. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا الخليفة عثمان الذي توسع وأكثر في إعطاء الإقطاعات. حتى قيل إن هذه المسألة كانت واحدة من أسباب النقمة عليه. لكن إجمالاً يمكننا القول إن إقطاع الرسول والخلفاء لبعض الصحابة قد كون النواة الأولى للملكيات العقارية الكبيرة لفئة من هؤلاء الصحابة، الذين أبدوا حماساً شديداً للحصول على الأراضي ومن أبرز هؤلاء الزبير بن العوام، الذين نجح بالحصول على إقطاعات من الرسول وأبي بكر وعمر وعثمان، وابتاع حصة آل عمر من إقطاعاتهم. كذلك كان طلحة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف.

— مع الفتوحات الكبرى باتت أراضي الدولة الإسلامية واسعة جداً. ولن ندخل هنا في تفاصيل وأنواع هذه الأرض، لكن بالإمكان إجمالاً القول بنوعين من الأراضي:

الأول ويضم أراضي السكان الأصليين، من غير المسلمين، الذين بقوا في أراضيهم ولم يتخلوا عنها، فأبقيت هذه الأراضي لهم، على أن تدفع الخراج الذي اعتبر بمثابة الإقرار بملكية الدولة الإسلامية لهذه الأراضي باعتبارها أراضي فيء (ناجمة عن الفتح). لكن تحول وريثة هؤلاء السكان لاحقاً، إلى الإسلام. وبالتالي افترض تحول أراضيهم من خراجية إلى عشرية، وهو أمر يهدد واردات الدولة المعتمدة أساساً على الخراج. لذلك تم

إقرار تثبيت وضعية الأراضي على ما هي عليه، حتى ولو تبدلت وضعية مالكتها. فالأرض الخراجية تبقى خراجية حتى ولو اعتنق مالكتها الإسلام. في حين اعتبرت الجزية وليس الخراج ملحقة بصاحبها.

أما النوع الثاني والذي يشكّل القسم الأكبر من الأراضي التي فتحها المسلمون، فيشمل الأراضي التي تعود أساساً للأسر الحاكمة السابقة الساسانية والبيزنطية وللكنائس والمعابد ولكبار رجال الدولة، وأيضاً الأراضي التي تركها أصحابها وهربوا، عند الفتح، دون وريث. وبالإجمال هي الأرض التي لا مالك لها وقت دخول الجيش الإسلامي. وتسمى عاديّ الأرض (أي قديمها)، فاعتبرت ملكاً تاماً للدولة وهي نوعان: الأرض الموات، والصوافي. وكانت الإقطاعات تعطى عادة من هذه الأراضي، التي قسمت بدورها إلى فئتين، الأولى احتفظت بها الدولة من أجل استثمارها استثماراً مباشراً بعض الشيء وأشرف عليها الديوان، والثانية عهدت بها الدولة إلى متفعين فردين أو أحياناً إلى جماعات لقاء بعض الشروط القريبة من الملكية وقد سميت بـ«القطاعي». إذن القطيعة أرض تقتطعها الدولة من أملاكها وتمنحها دونما تحديد للمدة في غالب الأحيان إلى رجل مسلم يمارس فيها عملياً جميع امتيازات المالك ولكنه يتحمل أيضاً جميع أعباء المالك المسلم. أي أن له فيها حقوق المالك وليس له فيها أي حق من حقوق السيادة. وهو ملتزم باستثمار الأرض أو إحياء الأرض الموات. وهذا لا يعني أن يعمل فيها شخصياً. بل عليه أن يعهد بها إلى أناس قادرين وفي شروط مناسبة وإلا نزعته منه الأرض ومنحت لمنتفع آخر يحسن استثمارها. كذلك يخضع المالك لإشراف الإدارة والدولة. كما أنه ملزم بأداء العشر الواجب على كل مسلم.

وكان منح الإقطاع يتم على نوعين: إقطاع تملك أو استغلال. الأول

أن يعطي الإمام من يراه أهلاً، مواتاً يحييه ويتصرف فيه تصرف المالك. واختلف العلماء هل يملك هذا الموات بمجرد الإقطاع فالبعض قال إنه لا يملكه وإنما يكون له القيام فيه والتصرف في إحيائه، ولهذا لا يجوز بيعه قبل إحيائه، ويملكه بعد إحيائه. والبعض الآخر قال إنه يملكه ويجوز بيعه.

أما إقطاع الاستغلال، فهو أن يعطي الإمام من يراه أهلاً، مواتاً أو عامراً من الخراج أو من غيره ليستغله ويتنفع به بزرع أو غرس أو سكن. ويبقى الأصل للمسلمين سواء أجعل الإمام على المقطع عوضاً من النتاج أو كان إقطاع استغلال بلا عوض وللإمام أن يسترده إذا رأى المصلحة في ذلك.

وفي حين أن إقطاع التملك، من أراضي العشر، وله أصول متنوعة كأن يكون من إقطاع الخليفة لبعض الأفراد أو قد يكون من الجوامد أو الموات ويكون لصاحبه حق الإرث، فإن إقطاع الاستغلال هو من أرض الخراج، وبالإمكان استرداده.

هذه باختصار شديد الأسس الأساسية التي قام عليها مفهوم الإقطاع في صدر الإسلام، فكيف تطور بعد ذلك، وماذا طرأ على هذه القواعد من تعديلات وصولاً إلى بروز الإقطاع العسكري أيام التسلط البويهي؟.

أشرنا إلى توسع الخليفة الثالث عثمان في منح الإقطاعات وسعة مساحاتها، كذلك بالنسبة للأعطيات والهبات، وأنفقت هذه كلها في غير موضعها، وانضاف إلى ذلك قراره بتمليك الأراضي بالعراق بشرائها أو باستبدالها بأراضي الحجاز واليمن وحضرموت. الأمر الذي أدى إلى بروز طبقة من كبار ملاكي الأراضي، رموزها كبار البيت السفيناني وبعض كبار الصحابة. كما شهد مصطلح الإقطاع بعض التغيرات، لجهة رقعة الإقطاعات التي اتسعت بصورة كبيرة، أو دوافع الإقطاع حيث برزت دوافع شخصية وراء منح الإقطاعات فأقطع عثمان مرضعته وأقاربه من هذا

المنطلق. والأخطر من ذلك أن معاوية أقطع أراضي البطارقة في الشام وهي من صوافي الدولة، لأن رزقه لا يقوم بمؤن من يقدم عليه من الوفود. فوضع معاوية يده عليها وجعلها حبساً على فقراء أهل بيته. وهذه السابقة ستدفع بمعاوية إلى التماذي في اقتناء الأراضي والتصرف بها كملك خاص.

كذلك تغاضى عثمان عن حق الخليفة وحده بمنح الإقطاعات، عندما سكت على إقدام ابن خالته وواليه القوي على البصرة عبد الله بن عامر على منح أخيه إقطاعاً كبيراً دون استئذان الخليفة.

وستتكرس هذه التعديلات أيام الأمويين، الذين اعتبر وصولهم إلى السلطة، انتصاراً للاتجاه الذي انغمس أصحابه في حياة الدعة والثروة التي وفرتها الفتوحات. والذين أدركوا أهمية تكديس الأموال واقتناء الأراضي

والإقطاعات للاستمرار في تلك الحياة الجديدة. وهؤلاء هم الذين دعوا إلى أن تكون أرض الفتوح مغنماً خاصاً بهم. وهم بعض القبائل العربية التي وقفت إلى جانب الأمويين، والتي أدرك رؤساؤها أهمية ملكية الأرض الزراعية، فسارعوا للحصول عليها بكل الطرق، مستغلين أحياناً فرصة ترك أصحاب الملكيات الصغيرة لأراضيهم ونزوحهم نحو المدن بأعداد كبيرة، ليحصلوا عليها بأثمان بخسة. كما ساعدهم على ذلك سماح عبد الملك بن مروان وابنه الوليد للعرب بشراء أرض الخراج ودفع العشر عنها بدلاً من الخراج، ويبدو أن مساحات واسعة قد تحولت عن هذا الطريق إلى ملكيات خاصة أو أراضي تدفع العشر، حتى أنها تركت آثارها الواضحة على واردات الخزينة. من هنا نفهم دعر عمال الخراج زمن الحجاج من هذا الأمر، ثم العودة إلى فرض الخراج على تلك الأراضي.

وبالإضافة إلى تلك الملكيات الواسعة التي تشكلت بالطرق التي أشرنا

إليها أو عن طريق الشراء بواسطة الأموال التي حصل عليها العمال والولاة بطرق غير مشروعة وجدت أيضاً أراضي واسعة أخرى باسم الخليفة الأموي.

ذلك أن هؤلاء الخلفاء افترضوا أن مال الأمة ملك لهم. وتعودوا أن يتصرفوا فيه كما لو كان حقاً خالصاً لهم وبذلك تركزت الثروات في أيديهم وصاروا ينتزعون قسماً من الأراضي العامة ليحولوها إلى ملكية خاصة بهم. خاصة أرض الصوافي. هكذا فعل معاوية سابقاً يوم كان والياً على الشام بصوافي البطارقة، وهذا ما فعله، عندما أصبح خليفة بصوافي كسرى، ومن ثم خلفاؤه بالصوافي المنتشرة في كافة أنحاء الدولة.

ولم تكن هذه الصوافي مواتاً، وإلا لما أثارت أية مشكلة بل كانت أراضي زراعية خراجية الأمر الذي سبب سخط المسلمين على أعمال بني أمية. ولم يشذ عن ذلك، سوى عمر بن عبد العزيز، الذي أعاد ضياع أبناء أسرته إلى الخراج. لكن كل شيء عاد إلى حاله بعد وفاته.

نتج عن مجمل هذه التطورات، أن بدأت تظهر أنواع جديدة من الأراضي وأشكال الإقطاع. فظهرت بواكير الإلجاء والإيغار والطعمة.

والإلجاء هو خوف صاحب الملك من استيلاء الظالم عليه، فيواطىء رجلاً آخر ذا نفوذ، على إظهار شرائه منه حيث لا يريد بيعاً حقيقياً. وبتعريف أدق هو اضطرار أو حمل من لم يعد من الرعية قادراً على حماية ممتلكاته على نقلها لاسم بعض ذوي النفوذ والقوة احتماءً بهم وفراراً من ثقل بعض الضرائب.

والإلجاء لم يكن إسلامي الأصل، ولم تعترف به الشريعة الإسلامية، وهي إن اعترفت به فباعتباره عملية بيع وشراء، وسيؤدي هذا الشكل الجديد إلى اتساع رقعة الملكيات الكبيرة لاحقاً، وهي وإن لم تؤد في البداية إلى

وضع أيدي الملجأ إليهم على تلك الأراضي الملجأة التي ظلت عملياً في أيدي أهلها يتبايعونها ويتوارثونها وإن كانت بأسماء من ألجأوها إليهم، إلا أنها ستؤدي في وقت متأخر إلى تلك النتيجة المتوقعة، وستحول تلك الأراضي الملجأة إلى ملكية الملجأ إليهم قولاً وفعلاً. بل أكثر من ذلك سيستج عن ذلك أوضاع اجتماعية جديدة، إذ سيتحول الملاك الأصليون لهذه الأراضي أو ورثتهم، إلى فلاحين عند السيد الجديد.

كذلك شهد العصر الأموي بدايات ظهور الإيغار، الذي يعني الحماية، وذلك أن تحمي الضيعة أو القرية فلا يدخلها عامل ويوضع عليها شيء يؤدي في السنة لبيت المال في الحضرة أو بعض النواحي. وكان للكلمة معنى اصطلاحياً آخر، أي الإعفاء من الضريبة وذلك بأن يوغر الخليفة الرجل الأرض من غير أن يحمله أي التزام مالي مقابل ذلك.

أما الطعمة، فهي أن تدفع الضيعة إلى رجل يعمرها، ويؤدي عشرين وتكون له مدة حياته، فإذا مات ارتجعت من ورثته. والطعمة شبه الرزق (الراتب) وأول إشارة لها، أن عمرو بن العاص استطاع أن يحتفظ بولاية مصر كطعمة له طيلة حياته مقابل مساندته الفعالة لمعاوية.

إذاً نستطيع أن نلخص التعديلات التي طرأت على نظام الإقطاع خلال العهد الأموي بالنقاط التالية:

— لم يعد الخليفة هو صاحب الحق الأوحد في منح الإقطاعات بل أعطى هذا الحق أيضاً إلى كبار الولاة خاصة ولاية العراق.

— لم تعد موجبات الإقطاع هي نفسها تلك التي كانت في صدر الإسلام بل صار الأمويون يهدون الإقطاعات على سبيل رد الجميل أو لأسباب ومصالح شخصية.

— لم يعد الإقطاع محصوراً بالأرض الموات، بل بات بعض من الأرض الخراجية، وفي بعض الأحيان سمح بشراء الأرض الخراجية وتحويلها إلى عشرية.

— عرف العهد الأموي توسعاً كبيراً في منح الإقطاعات، وبروز طبقة من الملاكين الكبار.

— ظهرت في هذه الفترة بدايات أنواع جديدة من الأرض والإقطاع كالإلجاء والإيغار.

مع العباسيين، لن تحدث تعديلات جوهرية بالنسبة للإقطاع عما كان عليه الأمر مع الأمويين إلى حين التسلط البديهي، منذ ذلك الوقت سيظهر شكل جديد من الإقطاع سيعرف باسم الإقطاع العسكري، وهو أساس الإقطاع العسكري الذي عرف عند السلاجقة لاحقاً وعند العثمانيين.

ذلك أن هؤلاء الديالمة حملوا معهم من بيئتهم الأصلية مفاهيم مختلفة حول الملك والتملك. وكانت نظرهم إلى ذلك، نظرة الجندي المرتزق لما يستولى عليه. فاعتبروا الأرض غنيمة وأهملوا المفهوم الإسلامي لها. وترافقت هذه النظرة للأرض مع ازدياد أزمة الخزينة، التي كانت قد بدأت بالظهور منذ أوائل القرن الرابع إلا أنها اشتدت مع وصول البويهيين بسبب سياساتهم في تجميع الأموال، وعدم الاهتمام بتطوير اقتصاديات البلاد، والإسراف في النفقات، وسوء الإدارة، وخضوعهم لمطالب الجند المالية التي لا تتوقف. لذا سرعان ما وجدوا أنفسهم عاجزين عن تأمين مرتبات الجند وتلبية مطالبهم. وبدلاً من أن يبحثوا عن حلول لهذه المشكلة بطرق لا تؤدي إلى مزيد من التدهور، كما فعل الخلفاء سابقاً، عن طريق بيع ضياع الخليفة، وعقد القروض

المحدودة، والتدقيق في الحسابات بهدف التوفير. نراهم يلجأون فوراً إلى نظام إقطاع الأراضي للجند بدلاً من الرواتب، أوليست الدولة غنيمة لهم، والأرض أرضهم! وسيكون لهذا النظام أسوأ الأثر على موارد الخزينة وعلى تدهور الزراعة.

صحيح أنه قبل البويهيين، كان الخلفاء يقطعون القادة أحياناً، لكن هذه الإقطاعات لم تكن بدل الرواتب بل كانت امتيازات ومنحاً إضافية. كما أنها كانت محدودة جداً إذ انحصرت بعدد قليل من كبار القادة الأتراك وهذا الإقطاع لم يكن وراثياً وللخليفة أن يلغيه متى أراد.

لقد بات هذا الشكل الجديد من الإقطاع واحداً من أربعة أشكال عرفتها الأرض الإقطاعية وهي: إقطاعات مدنية، التي تمنح للموظفين الكبار بدل الرواتب وتسترد إذا ما عزل الموظف، وإقطاعات خاصة، وهي التي تعطى للشعراء والسّمار والمغنيين، ويكون لصاحبها الملكية التامة، وحق توريتها من بعده. كما يدخل في هذا الصنف إقطاع الأرض المتروكة والموات ثم إقطاع الخليفة والأمراء البويهيين. وأخيراً الإقطاع العسكري، وهذا الأخير كان الأوسع انتشاراً ورقعة.

كذلك لم يعد الخليفة هو الذي يمنح الإقطاعات بل بات الأمير البويهي مانح الإقطاع الأول. واستولى البويهيون على ضياع الخلافة. وخصّص للخليفة إقطاعاً خاصاً به.

بدأ الإقطاع العسكري بالظهور، عملياً عندما أعطى معز الدولة الإقطاعات لقاداته وخاصته ولقسم من الجند كبديل عن الراتب. وفي بعض الحالات أعطيت مناطق الجند ليأخذوا عطاءهم من واردها فاستأثروا بالوارد وامتلكوا الأراضي عن طريق الإلجاء وغيره. وتوسع نطاق الإقطاع العسكري بعد ذلك، حتى أن الأراضي الزراعية حول بغداد أعطيت بالإقطاع زمن جلال الدولة. كما توسعت الإقطاعات العسكرية على حساب الأنواع الأخرى

للأراضي، مثل الضياع الخاصة وأراضي الخراج. وقد تطرف عضد الدولة فمنح الجند إقطاعات من أراضي الوقف.

من الناحية المبدئية، كانت هذه الإقطاعات تمنح للجند من أرض الخراج. ويفترض فيها أن تفيد المقطع من الوارد فهي بالأساس إقطاع لوارد الأرض، في أراضي لها زراعتها وملاكوها. وهذه الإقطاعات لا تورث كما أنها لا تدوم مدى الحياة. ولا تعتبر ملكاً لصاحبها لأن الأمير البويهبي يحتفظ بحق إلغائها متى أراد. ومن المفترض أن يدفع المقطع شيئاً من الوارد للدولة. كما كان ينتظر منه العناية بالفنوت المارة بأرضه. أما السلطة داخل إقطاعه فيفترض أن تبقى بيد الإدارة المركزية.

لكن الدافع كان العكس تماماً. فالإقطاعيون الجدد من العسكر ما كانوا يدفعون للخزينة شيئاً يذكر، ولم يتركوا للإدارة المركزية أي نفوذ في إقطاعاتهم التي اعتادوا أن يديروها بواسطة وكلاء. ولم يحتفظوا بأي سجل بواردهم. وتحكموا بزراعتها كما يشاؤون وكثر التجاوز والمصادرة وفرض رسوم إضافية. وكثر إيجار الأراضي من قبل الملاكين إلى المقطعين العسكريين تجنباً للابتزاز كما هرب البعض وتركوا الأراضي لهم. وكان الجند يخربون إقطاعاتهم ثم يردونها ويعتاضون عنها بأية طريقة بإقطاع أكثر وارداً.

ولقد امتد الإقطاع العسكري ليشمل كل أنواع الأراضي تقريباً. إذ كلما ازداد ضعف الأمير، توسعت إقطاعات الجند. ذلك أن ارتهان الأمراء البويهبيين للجند خاصة في مرحلة ما بعد عضد الدولة، أدى إلى انفلات الجند في السيطرة على الإقطاعات والاستيلاء على الأراضي. وبالرغم من التوسع البويهبي في اعتماد الإقطاع، بدلاً من الرواتب. إلا أنه لم يشمل كل عناصر الجيش وظل محصوراً بأصحاب المراتب العليا، أي مختلف أصناف القادة الكبار والأواسط والصغار بالإضافة إلى قسم من عناصر الجيش الأخرى.

ولم يكن القائد المقطع مسؤولاً عن تأمين رواتب جنده إذ ظل هؤلاء يتلقون رواتبهم من خزينة الدولة.

لقد أدى هذا النظام، إلى تدمير الحياة الزراعية، وإفقار خزينة الدولة، ولم يحل مسألة مرتبات الجند.

وعلى كل حال، سيتابع الإقطاع العسكري تطوره، فيما بعد خاصة بعد المرحلة البويهية. فلم يعد محصوراً بالجند المحترفين. بل باتت الأراضي توزع على الفلاحين مقابل خدمات عسكرية وهذا شكل آخر من أشكال الإقطاع العسكري.

هذه باختصار شديد أحوال الإقطاع في العصر البويهي وما قدمناه في هذا العرض هو محاولة تبيان تطور مفهوم الإقطاع منذ بداياته وصولاً إلى العصر البويهي. وهو عرض مختصر جداً، لم يدخل في التفاصيل الكثيرة والمتنوعة في هذا المجال. فموضوع الإقطاع موضوع شائك ومعقد، نظراً لتنوع الأراضي واختلاف الفقهاء، وتعدد التطبيقات الإقطاعية في الفترات المختلفة.